

بيان

مجلس التنسيق القطاعي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالرباط انعقد يوم الجمعة 05 يناير 2018، اجتماع مجلس التنسيق الوطني القطاعي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لتدارس مختلف القضايا ذات الصلة بمنظومة التربية والتكوين عموماً وما يرتبط بأوضاع المراكز الجهوية خصوصاً.

بعد نقاش مسؤول وتحليل عميق للظروف والمعطيات المتعلقة بواقع المنظومة، فإن مجلس التنسيق الوطني القطاعي يعلن للرأي العام ما يلي :

1. تنديده الشديداً للتراجعات الخطيرة في مجال السياسات العمومية، وخاصة ما يرتبط بمسؤولية الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية العمومية الأساسية لكافة المواطنين والمواطنات ضمن سياسة وطنية مبنية على العدالة الاجتماعية، بعيداً عن الاستكانة بشكل سلبي كلياً ومفتوح في الزمن لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي تتحكم في السياسات العمومية لما يزيد عن أربعة عقود. ونخص بالذكر:
 - ◀ مقتضيات مشروع قانون الإطار حول التربية والتكوين التي تستهدف ما تبقى من مجانية التعليم العمومي؛
 - ◀ أعمال صيغة التعاقد مع الموارد البشرية لسد الحاجات المتزايدة لتأمين الخدمات في المرافق العمومية بتحويل ضمني لهذه الأخيرة إلى مؤسسات ذات طابع مقاولاتي؛
 - ◀ الإعلان عن الشروع في مراجعات لمنظومة الأجور داخل الوظيفة العمومية بمنطق لا يراعي الزيادات المهولة التي تعرفها كافة الأسعار بشكل مستمر؛
 - ◀ السكوت المريب عن المصير الغامض لأزمة التعاقد والاكْتفاء مؤقتاً بإثقال كاهل الموظف باقتطاعات إضافية.
2. استنكاره ورفضه الارتباك والارتجال الحاصلين على كافة المستويات في مجال التكوين داخل قطاع التربية الوطنية، نتيجة تعدد المتدخلين المؤسساتيين والمقاربات المحكومة باختيارات مهمة ينقصها التبصر والحكمة وهو ما يتجلى في:
 - ◀ غياب التأطير القانوني لتكوين المتعاقدين للسنة الثالثة على التوالي؛
 - ◀ عدم ملاءمة مواصفات القبول لاجتياز مباريات الولوج مع متطلبات التكوين المفضي إلى تملك الكفايات المهنية المنصوص عليها في القرارات الخاصة بأنظمة الدراسة والتقييم بالمراكز الجهوية؛
 - ◀ مصادرة صلاحيات المراكز الجهوية في الإشراف البيداغوجي عن المباريات، وفق ما ينص عليه مرسوم إحداثها.

3. رفضه القاطع المساس بهوية المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين باعتبارها مؤسسات للتعليم العالي تعنى بالتكوين والتأطير والبحث. وفي هذا الإطار، فإن مجلس التنسيق يعلن استعداداه التصدي بكل الأشكال المتاحة ضد:

- ◀ كل المحاولات التي تسعى إلى تحويل المراكز من مؤسسات تربوية بحثية مستقلة بيداغوجياً وإدارياً ومالياً إلى بنيات إدارية لا تخدم مجال التكوين في شيء؛
 - ◀ تناول الأجهزة الإدارية مركزية كانت أو جهوية أو محلية على الشأن البيداغوجي الذي يبقى من اختصاص أساتذة المراكز في إطار الهياكل المنصوص عليها سواء في القانون 01.00 أو في مرسوم الإحداث؛
 - ◀ إغراق المراكز بتكليفات إدارية محكومة بمنطق الشطط والريع من طرف بعض مديري الأكاديميات.
4. تضامنه المطلق مع الفرعين المحليين للنقابة الوطنية للتعليم العالي بكل من مركز جهة الشرق والجديدة، في معاركهما المشروعة ويطالب كل الجهات المعنية التحلي بالحكمة والجرأة لمعالجة كل القضايا الخلافية.
5. شجبه تعطيل الحوار الاجتماعي القطاعي لحل كافة القضايا المطبقة للعاملين بالمراكز الجهوية، ونخص منها:
- ◀ تغيير الإطار للدكاترة العاملين بالمراكز الجهوية إلى أساتذة للتعليم العالي مساعدين؛
 - ◀ الوضعية الاعتبارية لكافة الموظفين الخاضعين للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية؛
 - ◀ الاستجابة للملف المطلي للمبرزين؛
 - ◀ تسريع وتيرة استصدار النصوص القانونية اللازمة لاعتماد بنيات البحث العلمي بالمراكز وتخصيص ميزانية خاصة لهذا المجال الحيوي؛
 - ◀ المشاكل الخاصة بترقية الأساتذة الباحثين؛
 - ◀ صرف التعويضات المتراكمة عن مختلف المهام المنجزة في العديد من المباريات المنظمة من طرف الأكاديميات.

تأسيساً على ما سبق، فإن مجلس التنسيق القطاعي قرر ما يلي:

1. اتخاذ جميع الأشكال النضالية دفاعاً عن المراكز وعن الدور الأساسي الذي أحدثت من أجله طبقاً للقانون. وفي هذا الإطار، فإن مجلس التنسيق يدعو أولاً مناضلي النقابة الوطنية للتعليم العالي بالمراكز إلى ضرورة التأهب والرفع من مستوى التعبئة للتصدي لما يحاك من مؤامرات تستهدف هوية المراكز وإضعاف القوة النضالية والاقتراحية للنقابة، وثانياً كافة العاملين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين إلى الانخراط في حركية النضال، بوحدة ووعي تامين في هذه الظرفية الخاصة دفاعاً عن المراكز الجهوية والعاملين بها ضد أشكال التبخيس للمجهودات المعتبرة التي قامت بها المؤسسات ولأزالت في الارتقاء بالمنظومة ودفاعاً عن الحقوق المهضومة وصوناً للمكتسبات.
2. تنظيم يوم دراسي وطني حول المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

المكتب الوطني

